



رسالة في الكلام على قوله تعالى: ﴿ولسوف يعطيك ربك فترضى﴾ للشيخ إبراهيم الميموني «دراسةً وتحقيقاً»

عجاج برغش ، * فدوة البتول محمود كوزم

قسم علوم القرآن والحديث، كلية الشريعة، جامعة دمشق، سوريا

*Email: fadwaalbatuol@gmail.com

ملخص البحث

يتناول هذا البحث تحقيق ودراسة مخطوط صغير من مؤلفات أحد علماء القرن الحادي عشر الهجري، وهو إبراهيم الميموني، والمخطوط هو رسالة صغيرة بعنوان ((رسالة في الكلام على قوله تعالى: ﴿ولسوف يعطيك ربك فترضى﴾)) ليكون سهل التناول، واضح العبارات، وليكون فيه خدمة للعلم بصورة عامة، ولتفسير الزمخشري والبيضاوي بشكل خاص، وقد تناول المخطوط رد إشكاليين؛ أحدهما: لغوي أثارته عبارتا المفسرين حول إعراب اللام في كلمة ﴿لسوف﴾، والآخر عقدي يتعلق بأمر الشفاعة ورضا النبي -عليه أفضل الصلاة والتسليم- وقد أثارته عبارة الإمام الصفوي في شرحه على الشفا، فأورد العبارات وما أثير حولها من أقوال وردود، إلى أن وصل إلى التوفيق أو الترجيح بينها وإزالة الإشكال، وتم ذلك كله باتباع أسس وضوابط المنهج المعتمد في التحقيق والتعليق حسب ما تقتضيه ضرورة إيضاح النص، وتوثيق النقول، لتبرز هذه الرسالة منممة للجهود السابقة التي أبرزت الدراسات التي اعتنت بإيضاح عبارات هذين التفسيرين العظيمين، ليأتي من يكمل تحقيق هذه الدراسات وإبراز ما فيها من تنبيهات دقيقة ومسائل مهمة وإشارات لطيفة.

الكلمات المفتاحية: البيضاوي، الرضا، الزمخشري، العطاء، لسوف، لام الابتداء، لام التأکید، لام القسم، المضارع.

المقدمة

الحمد لله الذي منَّ علينا بدين الهدى، ومنَّ علينا بنبينا محمد وجعل محبته علينا فرضاً، وأرسله رحمةً للعالمين فعمَّ هداه طول البلاد والعرض، فأعلى الحقَّ ودحض الباطل دحضا، ووعد ربه وكان وعده حتماً عليه مقضياً، فقال له: ﴿ولسوف يعطيك ربك فترضى﴾.

وبعد:

فهذه رسالة قيمة من رسائل العلامة الميموني أجاب فيها عن إشكاليين؛ أحدهما أثارته عبارة البيضاوي التي تبع فيها الزمخشري في تحديد ماهية اللام في قوله تعالى: ﴿ولسوف يعطيك﴾ فأورد عبارة

كل منهما وأقوال المفسرين والنحويين في ذلك ومن ثم نتيجة ما وصل إليه، وأما الثاني فهو إشكال أورده بعض العلماء على كلام الصفوي في حقيقة رضا المصطفى -عليه الصلاة والسلام-، فأورد ما ذكره المتكلمون وبين صحة قول الصفوي وأزال الوهم الذي أورده.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إزالة الغبار عن تراثنا الثمين المخطوط، وإبرازه إلى النور بحلة رصينة، وتحقيقات وتتبعات تزيل الغموض عن ألفاظه ومسائله، مما يجعله مسهلاً ميسراً مثلاً لطلاب العلم.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذا البحث من حيث إنه يبرز القيمة العلمية المتينة لتفسير البيضاوي، فقد بلغ اهتمام العلماء به أوجه حيث إنهم قد وقفوا على جزئيات ألفاظه ومسائله وتناولوها دراسة وتحليلاً ومناقشةً وتمحيصاً.

فكانت هذه الأهمية دافعاً لنا على تحقيق هذه الرسالة، إذ لم نقف على تحقيق علمي لها، فهي تساعد في فهم نصوص البيضاوي وتدفع الإشكالات التي قد يتوهمها بعضهم في بعض عباراته، فتزيل الفهم السقيم، وبالله التوفيق.

الدراسات السابقة ذات الصلة:

لم نقف على دراسات سابقة.

خطة البحث:

تضمن البحث مقّمة ومبحثين على النحو الآتي:

المبحث الأول: قسم الدراسة: وفيه مطلبان: المطلب الأول: تعريف مختصر بكل من البيضاوي والصفوي والميموني، والمطلب الثاني: تعريف بالرسالة المدروسة.
المبحث الثاني: قسم التحقيق.

منهج التحقيق والتعليق:

وأما عن طبيعة العمل في هذا المخطوط فقد كانت على الخطوات الآتية: نسخ النص المحقق من أصله المخطوط، وضبطه -مع اعتماد قواعد الإملاء المتبعة في عصرنا وقطرنا، فأثبت الهمزات التي أبدلها المصنف ياءً أو واواً، وأثبت النقط للياء حيث إن المصنف يكتبها بدون نقط، وما وجدته من أخطاء

واضحة أو مخلة بالمعنى أو زيادات ضرورية أسقطها المصنف صحت ذلك في المتن بالاعتماد على المصادر التي نقل منها المصنف لتصحيحها ووضعها بين [] وأشارت إلى ذلك في الحاشية، وعمدت إلى تحقيق النص وفق ضوابط الدراسة والتحقيق المعمول بها عند المحققين، من شرح المصطلحات، وترجمة الأعلام، وبيان عود الضمائر والإشارات، وتخريج الآيات وذلك ضمن المتن ووضعت التخريج بين معقوفين []، وتخريج الأحاديث، ونسبة الأقوال والنقول لأصحابها ما أمكن ذلك.

قسم الدراسة:

المطلب الأول: تعريف مختصر بكل من البيضاوي والصفوي والميموني:

أولاً: القاضي البيضاوي:

هو ناصر الدين، أبو الخير، عبد الله بن عمر بن محمد بن علي، قاضي القضاة، البيضاوي، كان إماماً عالماً، عارفاً بالفقه والتفسير والأصليين والعربية والمنطق، نظاراً صالحاً متعبداً زاهداً شافعيًا، له العديد من المؤلفات في كل تلك العلوم التي برع بها، ومن أشهرها تفسيره «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» الذي اختصر فيه كشاف الزمخشري مع زياداتٍ وتنقيح.

تردد تاريخ وفاته بين قولين: فقيل سنة 685هـ، وقيل: 691هـ بتبريز⁽¹⁾.

ثانياً: عيسى الصفوي:

هو أبو الخير قطب الدين عيسى بن محمد بن عبيد الله الحسني الحسيني الإيجي، المعروف بـ الصفوي، الفقيه الشافعي، المنطقي، المفسر، هندي الموطن، جاور بمكة سنين ثم استوطن بمصر، أخذ عن أبيه وغيره من علماء كجرات، وقيل عنه: "كان من أعاجيب الزمان"، له عدة تصانيف منها تفسير للقرآن من سورة عمّ إلى آخره، وحاشية على تفسير سورة الفاتحة للبيضاوي، توفي سنة 953هـ.²

ثالثاً: إبراهيم الميموني:

هو الشيخ برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عيسى المصري الشافعي الميموني، نسبةً إلى ميمون في صعيد مصر، كان خاتمة الأساتذة المتبحرين وآية ظاهرة في علوم التفسير والعربية، وأعجوبةً باهرة في العلوم العقلية والنقلية، وأبلغ ما كان مشهوراً فيه علم المعاني والبيان حتى قلّ من يناظره فيهما، وسئل بعض أهل التحقيق من قضاة مصر عنه، فقال: "هو رجلٌ لو سُئِلَ عن مسألةٍ في المعاني والبيان لأملَى عليها

(1) يُنظر: (الداودي، طبقات المفسرين 249/1).

(2) يُنظر: (الغزي، 1997م، الكواكب السائرة 2/ 230-232)، (نويهض، 1988م، معجم المفسرين 408/1).

كراريس عديدة، له عدّة تصانيف منها حاشية على تفسير البيضاوي، توفي يوم الثلاثاء 12 رمضان سنة 1079هـ¹.

المطلب الثاني: تعريف بالرسالة المدروسة:

أولاً: التعريف بالرسالة:

مضمون الرسالة رد إشكاليين؛ أحدهما: لغوي أثارته عبارتا الزمخشري والبيضاوي حول إعراب اللام في كلمة «لسوف»، وما يتعلق بها من إشكالات نحوية، والآخر عقدي يتعلق بأمر الشفاعة ورضا النبي عليه أفضل الصلاة والتسليم وقد أثارته عبارة الإمام الصفوي في شرحه على الشفاء، فأورد العبارات وما أثير حولها من أقوال أهل الفن والاختصاص وردودهم، إلى أن وصل إلى التوفيق أو الترجيح بينها وإزالة الإشكال.

ثانياً: نسبة المخطوط إلى مؤلفه:

هذا المخطوط ثابت النسبة إلى مؤلفه، حيث جاء على طرّته: (هذه رسالة في الكلام على قوله تعالى: «ولسوف يعطيك ربك فترضى» لمولانا الشيخ إبراهيم المأموني غفر الله لنا وله، أمين)، وكذا جاء في بدايته: (وبعد: فيقول الفقير إلى مولاه العليم المأموني الشافعي إبراهيم....)، وقد ذكر نسبة هذا المخطوط لهذا المصنف في «الفهرس الشامل للتراث الإسلامي المخطوط» في الجزء الثاني الصفحة 716 ضمن قسم التفسير، وفي فهرس مكتبة الأسد الوطنية في الجزء 41 الصفحة 205.

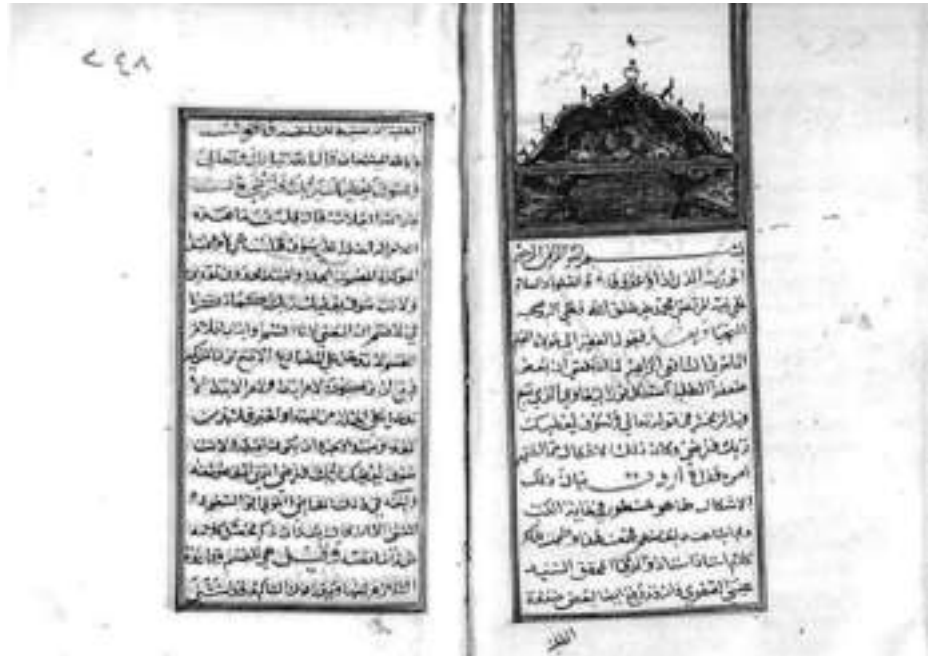
ثالثاً: وصف النسخ:

اعتمدت في تحقيق هذا المخطوط على نسخة فريدة من المكتبة الظاهرية ضمن مجموع برقم 8562 من الورقة 247-253، مسطرتها 17، مؤطرة بالذهب، في أولها لوحة مزخرفة، مكتوبة بخط نسخي، وكتبت رؤوس الفقر بخط أكبر وأغمق، قام بنسخها: عبد الله بن حسن الدلنجاوي.

¹ يُنظر: (المحبي، خلاصة الأثر 45/1، 46)، (نويهض، 1988م، معجم المفسرين 21/1).

• صور من المخطوط:

- صورة الصفحة الأولى من المخطوط:



- صورة الصفحة الأخيرة من المخطوط:



رابعاً: منهج المصنف:

- ابتدأ المصنف رسالته هذه ببيان سبب تأليفها، وبيان منهجه فيها، والنقاط التي سيدرسها.
- يحزر موضع الإشكال أولاً، ثم يبدأ بالإجابة عنه، إمّا بنقل أقوال السلف أو ببيان رأيه في المسألة.

- أكثر من النُّقولات كما ذكر في مقدّمته "...فجمعت هذا..."، ولكن برز أسلوبه مؤلفاً بارعاً، من ترتيب بين الأقوال والاعتراضات ومناقشتها والربط بينها، فبدأ النَّصُّ وكان هناك نقاشاً وحواراً بين الأئمّة.
- عقّب في نهاية النُّقولات بما يبيّن رأيه ويزيل الإشكال، بمناقشة عبارة المصنف، وبيان أوجه الضعف والقوّة فيها والطريق المتّبع لدرد اللبس والإيهام، فيجمع بين الأقوال ويوفق بينها ويرد الضعيف منها ويبين الأوجه والأصوب.
- يأتي بالدلائل العقليّة؛ ليثبت صحّة الدليل النَّقلي، فيستخدم القياس المنطقيّ المبنيّ على مقدّمات تؤدّي إلى نتائج تدعّم ما يذهب إليه.

قسم التحقيق:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله الذي إذا وَعَدَ [وقى]¹، والصلاة والسلامُ على نبيّه المرتضى محمدٍ خيرِ خلقِ الله، وعلى آله وصحبه النُّجبا.

وبعد: فيقولُ الفقيرُ إلى مولاه العليم، [الميموني]² الشّافعيّ إبراهيم: لمّا أن بلغني أنّ بعض ضعفة الطّلبة استشكل قولَ البيضاويّ الذي تَبِعَ فيه الزمخشريّ في قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى: ٥]، وكان ذلك الإشكالُ ممّا اشتَهَرَ أمره وذاع.. أردتُ بيانَ ذلك الإشكالِ، ها هو مسطورٌ في غايةِ الكتب³، ومجاوبٌ عنه لبعضهم، فجمعت هذا، وضمنت لذلك كلامَ أستاذِ أستاذِ الدِّنا المحقّق⁴ السيّد عيسى الصفويّ؛ فإنّه قد وقعَ أيضاً لبعضِ ضعفةِ الطّلبة أنّه نسبَ ذلك لنفسه.

فأقول -وبالله المستعانُ-: قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى: ٥] قال جاز الله العلامة⁵: "فإن قلت: ما هذه اللام الداخلة على (سوف)؟ قلت: هي لامُ الابتداءِ المؤكّدة [المضمون]⁶

¹ جاء في المخطوط: (وقاً) بالألف المدودة، والصواب ما أثبتناه لأن أصله يائي (بفي).

² جاء في المخطوط: (المأموني) بالهمز، وما أثبتناه هو الصواب، إذ الهمز نسبة إلى الخليفة المأمون، كما أفادته كتب الأنساب، يُنظر: (السمعاني، 1382هـ، الأنساب 59/12)، وأما المُصنّف فممنسوب إلى ميمون قرية بمصر، والنسبة إليها تكون بالياء. يُنظر: (السيوطي، لب الباب ص258).

³ هكذا في المخطوط ولا تخلو من سقط أو إشكال.

⁴ الوصف هنا يعود على العلامة الصفوي.

⁵ أي: الزمخشري.

⁶ جاء في المخطوط: (المضمون) ب (ال) التعريف، ولعلّ الصواب ما أثبتناه باللام الجارة.

الجملة، والمبتدأ محذوفٌ تقديره: ولأنت سوف يعطيك ربُّك، كما ذكرنا¹ في «لا أقسم» أنّ المعنى: لأنا أقسم، [وذلك أنّها لا تخلو من أن تكون لام قسم]² أو ابتداءً؛ فلأَمّ القسم لا تدخلُ على المضارع إلا مع نون التوكيد، فبقي أن تكونَ لامَ ابتداءٍ، ولأَمّ الابتداءِ لا تدخلُ [إلا]³ على الجملة من المبتدأ والخبر، فلا بُدَّ من تقدير مبتدأ وخبر، وأن يكونَ أصله: ولأنت سوف يعطيك ربُّك فترضى⁴ انتهى المقصودُ منه.

وتبعه⁵ في ذلك القاضي⁶، والمولى أبو السعود المُفتي، إلا أنّه⁷ قال بعدَ أن ذكر مُحصّل كلامه⁸ هذا ما نصّه: وقيل: هي⁹ للقسم، وقاعدةُ التّلازمِ بينها¹⁰ وبين نونِ التّأكيدِ.. قد استثنى النّحاةُ منها¹¹ صورتين؛ أحدهما: أن يُفصلَ بينها وبين الفعلِ بحرفِ التّنفيسِ¹²؛ كهذه الآية، وكقولك: والله سأعطيك¹³، والثانية: أن يُفصلَ بينهما بمفعولٍ¹⁴؛ كقوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ تَحْشُرُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٨] انتهى¹⁵.

فانظر إلى قوله¹⁶: "وقيل؛ فإنّه ظاهرٌ في ضعفه؛ حيثُ حكاه بصيغة التّمريض، مع تأخيره عن الوجه الأوّل الذي تبع فيه الزّمخشري، مع أنّ هذا هو التحقيقُ المقولُ به عند المحقّقين؛ فقد قال المولى التفتازاني في بعض كتبه¹⁷: "ولا يُتوهّمُ جوازُ إلحاقهما -يعني: نونِي التّأكيدِ- بالمستقبلِ الصّرفِ نحو:

¹ يُنظر: (الزمخشري، 1407هـ، الكشاف 659/4).

² ما بين معقوفين سقط من المخطوط، وأثبتته من كشاف الزّمخشري؛ لضرورته. (الزمخشري، 1407هـ، الكشاف 767/4).

³ ما بين معقوفين أثبتته من الكشاف ليستقيم المعنى.

⁴ المرجع نفسه 767/4.

⁵ أي: تبع الزّمخشري.

⁶ أي: البيضاوي حيث قال: "واللام للابتداء؛ دخل الخبر بعد حذف المبتدأ، والتقدير: ولأنت سوف يعطيك ربك فترضى، لا للقسم؛ فإنها لا تدخل على المضارع إلا مع النون المؤكدة..." (البيضاوي، 1418هـ، أنوار التنزيل 544/3).

⁷ أي: أبا السعود.

⁸ أي: محصل كلام الزّمخشري.

⁹ أي: اللام.

¹⁰ أي: بين اللام.

¹¹ أي: من القاعدة.

¹² وهو السين وسوف.

¹³ (سأعطيك) كذا في المخطوط، وفي تفسير أبي السعود: (لسأعطيك)، وهو الأنسب.

¹⁴ (بمفعول) كذا في المخطوط، وفي تفسير أبي السعود: (بمعمول الفعل)، وهو الأنسب.

¹⁵ (أبو السعود، إرشاد العقل السليم 170/9).

¹⁶ أي: قول أبي السعود.

¹⁷ هو «شرح تصريف العزي».

ستضربنا، وسوف تضربنا¹؛ فإنهما لا يلحقان في السعة إلا ما فيه معنى الطلب أو شبهه، وعليه جميع المحققين؛ حيث قالوا: ولا تلحق² إلا مستقبلاً فيه معنى الطلب؛ كالأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والقسم؛ لكونه غالباً³ على ما هو مطلوب...⁴ إلى [آخر]⁵ ما أطال به.

وفي «مغني اللبيب»⁶: "إن قول الزمخشري: إن لام القسم مع المضارع لا تفارق النون.. ممنوع، بل تارة تجب اللام وتمتنع النون، وذلك مع التنفيس كآلية، ومع تقدم المعمول بين اللام والفعل؛ نحو: ﴿وَلَيْنَ مُتَمَرِّقَاتِكُنَّ لِآلِ اللَّهِ تَحْتَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٨] ومع كون الفعل للحال؛ نحو: ﴿لَا أَقْسَمُ﴾، وإنما قدر البصريون هذا⁷ مبتدأ؛ لأنهم لا يجيزون لمن قصد الحال.. أن يقسم إلا على الجملة الاسمية...⁸ إلى آخر ما فصل.

ومنه تعلم أن قول المولى أبو السعود: "قد استثنى النحاة منها صورتين.. ليس في محله، بل المستثنى ثلاثة؛ ثالثها: كون الفعل للحال.

وفي «شرح أوضح المسالك»⁹: "وقول البيضاوي تبعاً للزمخشري: واللام في: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَارِحًا﴾ [الضحى: ٥] للابتداء؛ دخلت على الخبر بعد حذف المبتدأ، والتقدير: لأنت سوف يعطيك، لا للقسم؛ فإنها¹⁰ لا تدخل على المضارع إلا مع النون المؤكدة.. مخالفت لما عليه الجمهور من أن ذلك مع

¹ (ستضربنا، وسوف تضربنا) كذا في المخطوط ب (نا) الدالة على الفاعلين، وفي شرح تصريف العزي: (سيضربن، وسوف يضربن) بنون التوكيد في الموضوعين.

² (تلحق) كذا في المخطوط بالتاء، وفي شرح التصريف للفتازاني: (يلحق) بالياء.

³ في شرح التصريف زيادة لفظ: (يدخل)، وهي زيادة ضرورية.

⁴ (الفتازاني، 2011م، شرح تصريف العزي ص126-127).

⁵ في المخطوط: (آخره)، ولعل ما أثبتناه في المتن هو الصواب.

⁶ اسمه الكامل «مغني اللبيب عن كتب الأعراب» للشيخ جمال الدين عبد الله بن يوسف المعروف ب ابن هشام النحوي (-762هـ). يُنظر: (حاجي خليفة، 1941م، كشف الظنون 1747/2).

⁷ (هذا) كذا في المخطوط بالذال، وهي في مغني اللبيب بالنون: (هنا)، وهو الأنسب.

⁸ (ابن هشام، 1985م، مغني اللبيب ص303-304).

⁹ شرح ابن هشام ألفية ابن مالك في مجلد وسماه: (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) ثم اشتهر ب (التوضيح) وشرح هذا الشرح الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري وسماه (التصريح بمضمون التوضيح) فرغ منه سنة 890هـ، يُنظر: (حاجي خليفة، 1941م، كشف الظنون 152/1).

¹⁰ أي: لام القسم.

اتّصال اللّام بالفعل، لا مع انفصاله عنها، فإذا حصل فصلٌ بينهما.. امتنعت النون، وثبتت لام القسم وحدها¹ انتهى.

وأجاب الفاضل الحاذق الدماميني² عن هذا الاعتراض بما نصّه: يُحمَلُ كلامُ الزّمخشريّ على أنّ مراده³ أنّ لام القسم الملاصقة للمضارع لا تفارق النون⁴، وهذا هو الظاهر من المعية⁵، وحينئذٍ يستقيم الكلام، ولا يردُّ عليه بشيءٍ ممّا ذكره. انتهى بلفظه.

ومحصّله⁶: أنّ معنى قول الزّمخشريّ: "إنّ لام القسم لا تدخل على المضارع إلا مع نون التأكيد" .. أنّ لام القسم الملاصقة للمضارع لا تفارق النون، وحينئذٍ لا يردُّ عليه ما دُكر.

وفي هذا الجواب بحثٌ؛ وذلك لأنّه إنّما دخل حمل كلامه على ما ذكر لا يحسن جعله تعليلاً لمنع كون اللّام في ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى: ٥] لام قسم؛ إذ الفعل مفصولٌ من اللام بـ ﴿سوف﴾ فليتمل هذا.

وقد ردّ ابن الحاجب⁷ كلام الزّمخشريّ فقال: اللّام في ذلك لام التوكيد، وأمّا قول بعضهم: إنّها لام الابتداء أو إنّ المبتدأ مقدّر بعدها.. ففاسدٌ من جهات:

أحدها: أنّ اللّام مع المبتدأ ك (قد) مع الفعل، وإن مع الاسم؛ فكما لا يُحذف الفعل والاسم ويبقيان بعد حذفهما، كذلك اللّام بعد حذف الاسم.

¹ (الأزهري، 2000م، شرح التصريح على التوضيح 301/2).

² هو بدر الدين محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد القرشي المخزومي الإسكندراني، المعروف بابن الدماميني، المالكي النحوي، ولد بالإسكندرية سنة 763هـ، صاحب المصنفات الجليلة؛ منها: شرح تسهيل ابن مالك، وشرح البخاري، قتل مسموماً بالهند ببلد كلبرجا في شعبان سنة 837هـ وقيل: 838هـ. يُنظر (السيوطي، بغية الوعاة 66/1-76).

³ أي: الزمخشري.

⁴ يُنظر (الدماميني، 2007م، تحفة الغريب للدماميني 148/2).

⁵ أي: قول الزمخشري: (إلا مع نون التوكيد).

⁶ أي: محصّل كلام الدماميني.

⁷ هو جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكردي الدويني الإسناي المقرئ النحوي المالكي الأصولي، صاحب التصانيف المنقحة؛ منها: الكافية وشرحها ونظمها، والوافية والشافية وشرحهما، ولد بعد سنة 570هـ وقيل: 571هـ، وتوفي في الإسكندرية سنة 646هـ. يُنظر (السيوطي، بغية الوعاة 135/2).

والثانية: أنه إذا قدر المبتدأ في نحو: ولسوف يقوم زيد، يصير التقدير: لزيد سوف يقوم زيد، ولا يخفى ما فيه من الضعف.

والثالثة: أنه يلزم إضمار لا يحتاج إليه الكلام.¹ انتهى.

قال في «مغني اللبيب»: «وفي الوجهين الآخرين² نظر؛ لأن تكرار الظاهر إنما يقبح إذا صرح بهما، ولأن النحويين قدروا مبتدأ بعد الواو في نحو قُمت وأصك عينه، وبعد الفاء في نحو: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: 95]، وبعد اللام في نحو قوله: ﴿لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ [القيامة: 1] وكل ذلك تقدير لأجل الصنعة دون المعنى.. فكذاك هنا.

وأما الأول.. فقد قال جماعة في ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَجِرِينَ﴾ [طه: 63] إن التقدير: هما ساحران، فحذف المبتدأ وبقيت اللام، ولأنه يجوز على الصحيح نحو: لقائم زيد، وإنما يضعف قول الزمخشري أن فيه تكليف³ لغير ضرورة، وهما تقدير محذوف وخلع اللام عن معنى الحال؛ لئلا يجتمع دليلا الحال والاستقبال، وقد صرح بذلك في تفسير: ﴿لَسَوْفَ أُخْرِجُ حَيًّا﴾ [مريم: 66] ونظره بخلع اللام عن التعريف، وإخلاصها للتعويض في تا الله⁴ انتهى

وفي ذلك بحث من وجهين:

أحدهما: أن الزمخشري لم يجعل اللام في ﴿لَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى: 5] الآية.. متخلفة عن الحالية؛ بل جعلها باقية على حالها من كونها للحال، وعبارته⁵ فيها: «فإن قلت: ما معنى الجمع بين حرفي التوكيد والتأخير؟ قلت: معناه أن العطاء كائن لا محالة وإن تأخر؛ لما في التأخير من المصلحة⁶» انتهى.

¹ يُنظر: (ابن الحاجب، 1989م، الأمالي 1/277، 278).

² (الآخرين) كذا في المخطوط، وفي مغني اللبيب: (الآخرين)، وهو الأنسب.

³ لصواب: (أن فيه تكلفين)، بدليل السياق اللاحق.

⁴ (ابن هشام، 1985م، مغني اللبيب، ص303).

⁵ أي: عبارة الزمخشري.

⁶ (الزمخشري، 1407هـ، الكشاف 4/767).

ولهذا لماً أن أجاب الوليُّ التفتازاني¹ في «شرح النَّصْرِيف» عن هذه الآية: بأنَّ اللَّامَ قد عَرَضَتْ للتَّوكِيدِ².. قال المحشِّي الغزِّي³: "ويجوزُ أن تكونَ في الآيةِ على أنَّ الإِعطَاءَ كائنٌ لا محالةً، فنزَّلَ منزلةً الواقعِ وإن تأخَّرَ لحكمةٍ، قاله البيضاوي⁴ انتهى.

وإذا كان الأمرُ كذلك، وفائدة الجمعِ -جمعها⁶ مع سوف- الدَّلالة على أنَّ العطاءَ كائنٌ لا محالةً، فنزَّلَ منزلةً الواقعِ وإن تأخَّرَ لما ذكره سابقاً.. فقياسُها على ما ذكره في تفسيرِ قوله تعالى: ﴿لَسَوْفَ أُخْرِجُ حَيًّا﴾ [مريم: 66] بعد أن صرَّح فيها بخلافه⁷.. ليس على ما ينبغي.

وثانيهما: أنَّ الزَّمخشَرِيَّ صرَّحَ في: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى: 5]: أنَّ لامَ الابتداءِ لا تدخلُ إلَّا على الجملةِ من المبتدأ والخبر، وفي: ﴿لَسَوْفَ أُخْرِجُ حَيًّا﴾ [مريم: 66]: أنَّ لامَ الابتداءِ تدخلُ على المضارعِ، وتُعطي معنى الحال⁸ فيه كما في هذه الآية، فقد تناقضَ كلامه⁹؛ حيثُ حصرَ في: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى: 5] دخولها في المبتدأ والخبر وقد، وهناك مبتدأ، وجوزَ في: ﴿لَسَوْفَ أُخْرِجُ حَيًّا﴾ [مريم: 66] أنَّها لامُ الابتداءِ داخلة على المضارعِ، ولم يقدر شيئاً، ويمكنُ دفعه¹⁰ بالعناية، فليتأمل.

¹ هو سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، عالم بالنحو والتصريف والمعاني والبيان والأصليين والمنطق وغير ذلك، صاحب المؤلفات العديدة، ولد سنة 712هـ، وتوفي بسمرقند سنة 791هـ. يُنظر: (السيوطي، بغية الوعاة 2/285).

² (التفتازاني، 2011م، شرح تصريف العزري ص104).

³ هو محمد بن قاسم بن محمد بن محمد الغزوي الشافعي ويعرف بابن القاسم وبابن الغرابيلي، له عدة مؤلفات في فنون شتى كالنحو والكلام والنحو وغيرها، ومن تصانيفه «حاشية على شرح التصريف لسعد الدين التفتازاني». يُنظر: (كحالة، معجم المؤلفين 11/147)، (حاجي خليفة، 2010م، سلم الوصول إلى طبقات الفحول 3/222).

⁴ يُنظر: (البيضاوي، 1418هـ، أنوار التنزيل 5/319).

⁵ حاشية الغزوي مخطوطة ولم أتمكن من الوقوف عليها.

⁶ أي: لام القسم.

⁷ حيث قال: "فإن قلت: لام الابتداء الداخلة على المضارع تعطي معنى الحال، فكيف جاءت حرف الاستقبال؟ قلت: لم تجتمعها إلا مخصصة للتوكيد، كما أخلصت الهمزة في يا الله للتعويض وضمحلَّ عنها معنى التعريف" (الزَّمخشَرِي، 1407هـ، الكشاف 3/31).

⁸ يُنظر: (الزَّمخشَرِي، 1407هـ، الكشاف 3/31).

⁹ أي: كلام الزَّمخشَرِي.

¹⁰ أي: دفع التناقض.

وفي «الشفاء» للقاضي عياض: "وروي عن بعض آل النبي ﷺ¹ أنه قال: ((ليس في القرآن آية أرجى منها، ولا يرضى رسول الله ﷺ أن يدخل أحد من أمته النار))"².

قال السيّد الصفويّ أستاذ أستاذنا والدنا في «شرح الشفاء» ما نصّه: "وروي أنه لما نزلت قال: ((إذا لا أرضى وأحدًا³ من أمّتي في النار))"⁴.

وفي هذا الكلام إشكال:

أمّا أولاً: فلما تقرّر من دخول بعض العصاة النار، فلو لم يكن من رضاه لزم الخلف في الوعد.

وأجيب: بأن حصول تلك المرتبة بعد الدخول بأن أخرجهم.

وأما ثانياً: فلا مقام للرضا بفعل الله من مقامات الصالحين السالكين، فكيف لا يكون لسيد المرسلين؟! وكذا أفرط صاحب «المواهب»⁵ فقال: وما يغترّ به الجهال من أنه لا يرضى وأحد من أمته في النار أو يدخل أحد من أمته.. فهو غرور الشيطان، فإنه يرضى بما يرضى به ربّه، وهو أعرف بحقه من أن يقول: ((ولا أرضى))،⁶ ولا يخفى أنه⁷ جراءة وإساءة أدب.

والوجه الوجيه: ثبوت الروايات وإن ضعفت، فاستمع لما أقول -ومنه التوفيق-: لا يبغذ أن يكون عذاب القبر للعصاة لعصيانهم غير مرضي لله تعالى، فلا يرضى به رسوله أيضاً؛ لأن رضاه على وفق رجاء ربّه، والرضا بالمقضي قد يكون مذموماً، فهو لم يرض بكونهم أو دخولهم في النار؛ لعدم رضا ربّه، فلا بد من إدخال الجنة ولو بالآخرة؛ للوعد في الآية وإن ارتكبوا الكبائر، فهي أرجى آية لما مرّ بلا إشكال.

¹ جاء في الفردوس للدليمي عن علي ولكنه بلفظ: (قد خزنتها لأمتي يوم القيامة) 62/4، وروي عن ابن عباس: ((رضاه أن تدخل أمته كلهم الجنة)) (البيهقي، 1423هـ، شعب الإيمان 44/3).

² (اليحصي، 1988م، الشفاء بتعريف حقوق المصطفى 36/1).

³ (وأحدًا) كذا في المخطوط، ولعلّ لصواب: (وأحد).

⁴ شرح الصفوي على الشفاء: ق110/أ وقال في الحاشية: (رأيت في بعض التفاسير لأحد من العلماء الشاميين). ولم أجده في كتب الحديث، وقد ذكره (القرطبي، 1964م، الجامع لأحكام القرآن 96/20)، وتبعه (الثعلبي، 427، الكشف والبيان 225/10)، و(الثعالبي، 1418هـ، الجواهر الحسان 601/5).

⁵ هو شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد القسطلاني المصري الشافعي، المقرئ المسند المحدث، من أشهر مؤلفاته: إرشاد الساري على صحيح البخاري، والمواهب اللدنية الذي ذكر أنه ألفه في فترة إقامته عند النبي، توفي بالفالج سنة 923هـ. يُنظر (الغزي، 1418هـ، الكواكب السائرة 128/1، 129).

⁶ يُنظر: (القسطلاني، المواهب اللدنية 560/2، 561).

⁷ أي: إن قوله ذلك.

ثم أقول: الرضا إنما يجب بفعل الله من حيث إنَّه فعله ومختار المولى الحكيم، لا من حيث هو في ذاته مع قطع النظر عما يقتضيه، والرضا الموعود ليس من هذه الحيثية، وإلا لحصل بكل ما يُعطى، فلم يكن فيه كثير وعد ليتحقق¹ في كل وقت، والآية تقتضي كونه مستقبلاً وزائداً على ما فيه كل وقت، والظاهر: أن الموعود الرضا به من حيث هو وذات المعطي² بأن لا يطلب ولا يشتهي فوته مع قطع النظر عن أنه مراد الله ونحوه، وعلى هذا فمعنى الحديث المرفوع: أنه لو وعد الرضا بالمعنى المذكور.. فأنا لا أرضى بهذا المعنى؛ لوجود أمّتي في النار، وإذا كنت أرضى به من حيث إنَّه مراد الله، فلا بدّ من إدخالهم في الجنة، ولا إشكال فيه.

أو يقول: الرضا مجاز عن ترك الطلب، فالمعنى: لا أترك طلب العفو وواحد من أمّتي في النار، ولا يلزم منه عدم الرضا حقيقة [إذا]³ لم يجب؛ فإنه ﷺ طلب له ولأمّته أموراً وهو في مقام الرضا قائم على أي حال فتدبر، وإذا وعد بالرضا فلا بدّ من إدخال الجنة لأترك الطلب، فافهمه فإنه دقيق، يؤيده قوله: ((أقول: ربّ رضيت))⁴ وأما ما فعله المصنّف وروي عن ابن عباس⁵، فمعناه: أنه لا يرضى به من حيث هو، فكيف ببقائهم فيها؟! فلا بدّ من إدخال الجنة للوعد ولو بالآخرة، المراد على الروايتين أحدهن⁶ يليق بالمغفرة؛ إذ الجواد الغني الحكيم لا يتجاوز عن الكرم مع إمكانه بمقتضى الحكمة، ولذا صرح المحقق الدواني⁷: بأن كل أحد في كل حال على أكمل ما يمكن في حقه، فمتى ما حصل لياقة دخول الجنة قبل دخول النار أو بعده لا بدّ أن يدخلهم الجنة؛ للوعد بالإرضاء، والمراد: نفي الرضا بالدخول على وجه الخلود، ولا إشكال⁸.

فهذه وجوه وجيهة لتصحيح ما روي، فالصواب: أن لا يجتزئ أحد على إبطال الروايات بالشبهات، انتهى والله سبحانه وتعالى الموفق.

¹ لعل المراد: لأنّه يتحقق.

² كذا في المخطوط، ولعلّ الصواب: (هو ذات المعطي).

³ في المخطوط: (إذ) بدون أف، ولعلّ ما أثبتناه هو الصواب.

⁴ (الثعلبي، 2002م، الكشف والبيان عن تفسير القرآن 224/10).

⁵ وهو ما نقله عنه الثعلبي في كتابه «الكشف والبيان عن تفسير القرآن»: «رضا محمد أن لا يدخل أحد من أهل بيته النار». 224/10.

⁶ (أحدهن) كذا في المخطوط، ولعلّ الصواب: (إحداهن).

⁷ هو جلال الدين محمد بن أسعد الدواني -نسبة إلى دوان؛ من قرى كازرون- شافعي المذهب، عالم العجم بأرض فارس، وإمام المعقولات، وصاحب

المصنفات، قيل إنه عاش نحو 90 سنة، وكانت سنة وفاته 918هـ. يُنظر (الشوكاني، البدر الطالع 129/2).

⁸ للإمام الدواني شرح المعقود العضية ولم أقف على قوله هذا فيها، وله حاشية على شرح القوشجي على تجريد الكلام ولم أقف على نسخة لها.

النتائج والتوصيات:

من خلال التَّمَعُّن في هذه الوريقات يمكننا أن نلاحظ:

اعتناء علماء الأمة بتفسير كتاب الله - عزَّ وجلَّ-؛ إذ وقفوا على جزئياته، وراجعوها وناقشوها وتداولوها فيما بينهم؛ ليفهم على النحو الذي أراده سبحانه وتعالى منهم.

أهميَّة تفسيري الزمخشري والبيضاوي على الصَّعيد اللغوي، واعتناء النُّحاة بهما والاستشهاد بأقوالهما، والتماس الوجوه لها، ومناقشتها.

وأوصي بالاهتمام بالدراسات والحواشي التي اعتنت بتفسيري الزمخشري والبيضاوي دراسةً وتحقيقاً؛ لما احتوته من دقائق مهمَّة ومعلومات جليَّة في مختلف المجالات التفسيرية والنحوية والبلاغية والكلامية وغيرها.

المصادر والمراجع:

ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر. (1989م). الأمالي. تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة. دار عمار؛ دار الجيل. الأردن؛ بيروت. لبنان.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد. (1985م). مغني اللبيب عن كتب الأعراب. تحقيق: مازن المبارك؛ محمد علي حمد الله. ط 6. دار الفكر. دمشق. سوريا.

أبو السعود. محمد بن محمد بن مصطفى. إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم. دار إحياء التراث العربي. بيروت. لبنان.

الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر. (2000م). شرح التصريح على التوضيح. ط 1. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان.

البيضاوي، عبد الله بن عمر بن محمد. (1418هـ). أنوار التنزيل وأسرار التأويل. تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي. ط 1. دار إحياء التراث العربي. بيروت. لبنان.

البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي. (1423هـ). شعب الإيمان. تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد. ط: 1. مكتبة الرشد. الرياض. السعودية.

التقازاني، سعد الدين مسعود بن عمر. (2011م). شرح تصريف العزي. ط1. دار المنهاج. جدة. السعودية.

الثعالبي، عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف. (1418هـ). الجواهر الحسان في تفسير القرآن. تحقيق: محمد علي معوض؛ عادل أحمد عبد الموجود. دار إحياء التراث العربي. بيروت. لبنان.

الثعلبي، أحمد بن محمد بن إبراهيم. (2002م). الكشف والبيان عن تفسير القرآن. تحقيق: أبو محمد بن عاشور. دار إحياء التراث العربي. بيروت. لبنان.

حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله:

(1941م). كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. مكتبة المثنى. بغداد. العراق.

(2010م). سلم الوصول إلى طبقات الفحول. تحقيق: محمود عبد القادر الأرنؤوط. مكتبة إرسिका. إستانبول. تركيا.

الداميني، محمد بن أبي بكر. (2007م). تحفة الغرب شرح مغني اللبيب. ط1. مؤسسة التاريخ العربي. بيروت. لبنان.

الداودي، محمد بن علي بن أحمد. طبقات المفسرين. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان.

الديلمي، شيرويه بن شهردار بن شيرويه بن فناخسرو. (1986م). الفردوس بمأثور الخطاب. تحقيق: السعيد بن بسيوني زغلول. ط1. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان.

الزمخشري، جار الله محمود بن عمرو بن أحمد. (1407هـ). الكشاف. ط3. دار الكتاب العربي. بيروت. لبنان.

السمعاني، أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور. (562هـ). الأنساب. تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره. ط1. مجلس دائرة المعارف العثمانية. حيدر آباد. الهند.

السيوطي، جلال الدين أبو بكر عبد الرحمن بن أبي بكر. (911هـ). بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية. صيدا. لبنان.

السيوطي، جلال الدين أبو بكر عبد الرحمن بن أبي بكر. (911هـ). لب اللباب في تحرير الأنساب. دار صادر. بيروت. لبنان.

الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله. (1250هـ). البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع. دار المعرفة. بيروت. لبنان.

الصفوي، أبو الخير قطب الدين عيسى بن محمد بن عبيد الله. شرح على كتاب الشفا للقاضي عياض. مخطوط. المكتبة الأزهرية (646 حديث) 5670.

الغزي، نجم الدين محمد بن محمد. (1997م). الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة. تحقيق: خليل المنصور. ط: 1. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان.

القسطلاني، أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك. المواهب اللدنية بالمنح المحمدية. المكتبة التوفيقية. القاهرة. مصر.

القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر. (1964م). الجامع لأحكام القرآن. تحقيق: أحمد البردوني؛ إبراهيم أطفيش. دار الكتب المصرية. القاهرة. مصر.

كحالة، عمر بن رضا بن محمد راغب. معجم المؤلفين. مكتبة المثنى؛ دار إحياء التراث العربي. بيروت. لبنان.

المحبي، محمد أمين بن فضل الله. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر. دار صادر. بيروت. لبنان.

نويهض، عادل. (1988م). معجم المفسرين من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر. ط3.

اليحصبي، عياض بن موسى. (1988م). الشفا بتعريف حقوق المصطفى. دار الفكر. دمشق. سوريا.

**A Message in Speech on the Almighty saying: {ولسوف يعطيك ربك فترضى} to
Sheikh Ibrahim al-Maimouni
(Studying and Verification)**

Ajaj Barghash ,and Fadwa AL-batoul Mahmoud Kozm

Department of Hadith and Interpretation, College of Sharia, University of Damascus, Syria

*Email: fadwaalbatuol@gmail.com

Abstract

The research aims to study and verify Ibrahim al-Maimouni manuscript. The manuscript is a small message entitled: "A Message in Speech on the Almighty saying: {ولسوف يعطيك ربك فترضى} (And verily, your Lord will give you so that you shall be well-pleased). Also, the manuscript has been verified to make its words and phrases clearer serving the knowledge in general and both interpretations of and Al-Zamakhshari and al-Bayḍāwiyy in particular. The manuscript addresses two issues: Linguistic which is raised by the two commentaries of interpreters about parsing (اللام) in the word "لسوف" and doctrinal issue, that is related to a matter of the intercession and consent of the Prophet blessings and peace be upon him, and raised by the phrase of Imam al- Şafawiyy in his explanation on Al- Shifā where he listed the phrases and the sayings and responses raised about them, till he reached a compromise Or weighting between them and removing the problem. The foundations and regulations of the approved approach for verification and comment was used to achieve the study goals.

Key words: Al-Bayḍāwiyy, consent of the Prophet, Al-Zamakhshari, لسوف, present tense.